الأمم المتحدة

A/61/336–S/2006/731

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إليكم من السيد مراد صُويْصال، القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية التركية لشمال قبرص. (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باكي **إلكين**
السفير
الممثل الدائم

* A/61/150.

150906 150906 06-51945 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الموجهة إليكم من ممثل قبرص اليونانية التي تم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/60/991 – S/2006/691)، والتي تتضمن مرة أخرى مزاعم عن انتهاك ''المجال الجوي لجمهورية قبرص'' وعن ''منطقة معلومات الطيران لنيقوسيا''، وأن أوجه انتباهكم إلى الأمور التالية:

ردا على هذه المزاعم الكاذبة والباطلة ، أوّد أن أؤكد مرة أخرى، أن عمليات تحليق الطائرات داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل معرفة وموافقة السلطات المختصة في الدولة، وهي عمليات ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية عليها أو أي سلطة. وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد بأن الادعاءات بارتكاب انتهاكات مزعومة لمنطقة معلومات الطيران أو انتهاكات لأنظمة الحركة الجوية هي ادعاءات باطلة، لأن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات معلومات الحركة الجوية والطيران.

وكما أوردنا في رسائلنا السابقة، فإن المزاعم بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة كلها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، لا أساس لها من الصحة. وهذه المزاعم من قبل الطرف القبرصي اليوناني تجافي الحقائق القائمة في قبرص، أي وجود دولتين مستقلتين، تمارس كل منهما سيادتها وولايتها داخل أراضيها في الجزيرة وعلى هذه الأراضي.

إن محاولات ممثلي قبرص اليونانية لإضفاء الشرعية على إدارة غير شرعية، ستبقى عديمة الجدوى ما دام شعب قبرص التركي يرفض الخضوع لإرادتها. وما يمكن أن يكون بالفعل ملائما لتهيئة جو أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تخويل نفسه حقوقا ومسؤوليات لا يملكها شرعا وأن يوقف جميع الأعمال العدائية تجاه شعب قبرص التركي.

ويجدر بالذكر أنه مضى أكثر من عامين على الاستفتاءين المنفصلين المتزامنين اللذين أجريا في قبرص في ٢٤ نيسان/أبريل بشأن خطتكم للتسوية، اللذين صوتت فيهما الأغلبية الساحقة من القبارصة اليونانيين، بناء على طلب قيادتهم، ضد اعتماد حلّ شامل، ولذلك، فقد أعاقت الإدارة القبرصية اليونانية جميع الجهود الرامية إلى الوحدة والمصالحة. ومن الناحية

الأخرى، فقد صوّت نحو ٦٥ في المائة من القبارصة الأتراك لصالح توحيد الجزيرة وإقامة شراكة جديدة. وكانت الخطة حلا توفيقيا حظي بدعم المجتمع الدولي برمته. وكما ذكرتم في تقريركم الذي صدر بعد ذلك عن بعثة المساعي الحميدة (S/2004/437) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، أن ''القبارصة الأتراك صوتوا لصالحها رغم ما تنطوي من تضحيات عليه بالنسبة لهم''. وفي هذا المجال، فإن المحاولة الفاشلة التي يقوم بها الممثل القبرصي اليوناني بتصوير الجانب القبرصي التركي بأنه ''كيان انفصالي'' لهو مؤشر واضح بأن الجانب القبرصي اليوناني لم يدرك بعد الحقائق ويحاول أن يشوّه الصورة.

علاوة على ذلك، وكما ذكرتم في التقرير المذكور أعلاه، فإن ''تصويت القبارصة الأتراك قد قوض كل المبررات للضغط عليهم أو عزلهم''، ''وآمل أن تتقدم الدول الأعضاء في مجلس [الأمن] الدول الأخرى في السعي إلى التعاون على الصعيد الثنائي وعلى صعيد الهيئات الدولية من أجل القضاء على القيود والحواجز غير الضرورية التي من شأنها أن تعزل القبارصة الأتراك وتعرقل تنميتهم، على اعتبار أن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)''. أود أن أؤكد مرة أخرى على الالتزام الثابت للجانب القبرصي التركي بتسوية شاملة للمشكلة القبرصية برعاية مساعيكم الحميدة واستنادا إلى خطة عنان ومعايير الأمم المتحدة الراسخة.

وينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى بأن نظيرها كان دائما ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا. وعلى إثر رفض الجانب القبرصي اليوناني في العام الماضي خطة الأمم المتحدة للتسوية، يتوقع المجتمع الدولي عامة، والأمم المتحدة خاصة، خطوات إيجابية تتخذها الإدارة القبرصية اليونانية إثباتا لإرادتها السياسية ولصدقها في السعي إلى تسوية منصفة وعادلة في قبرص.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مراد **صويصال**
القائم بالأعمال بالنيابة